1

تغيير أفريقيا من داخلها

تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر
IFAD

تغيير أفريقيا من داخلها

تتهدد أزمة غذائية حادة جنوب السودان في الوقت الراهن. وفي شرق أفريقيا حيث يعتمد ملايين الناس على المعونة الغذائية أصلاً، يلوح شبح ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية.

وما تلك سوى أحدث مصادر القلق في فترة تكتنفها الاضطرابات بدأت منذ سنتين خلتا حين عانت كثير من بلدان أفريقيا وآسيا من نقص الأغذية إثر ارتفاع أسعارها ارتفاعاً حاداً في سائر أنحاء العالم. ويعني ارتفاع أسعار الأغذية دفع السكان الفقراء الذين يعانون أصلاً الأمرين في تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية إلى أغوارٍ أعمق من الفقر. وأعقبت الأزمة المالية العالمية ارتفاع الأسعار فكان وقعها أيضاً أشد وطأة على أفقر السكان.

والزراعة أهم مخدم للعمالة في البلدان النامية وهي المصدر الرئيسي لفرص العمل والصادرات. وفي الماضي، كانت الزراعة محرك الأداء الاقتصادي في كثير من البلدان وحققت نمواً اقتصادياً تبيّن أنه كان فعالاً في تخفيض الفقر بمقدار الضعف على الأقل قياساً بالنمو في قطاعات أخرى. ولذلك يكتسي الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولا ريب في أنّ أغلب البلدان المتقدمة في الوقت الراهن بنت تقدمها على أُسس زراعية صلبة حيث أدّى فائض الإنتاج إلى تحقق الثروة والازدهار. وهو ما يحدث الآن في فييت نام وذلك هو الطريق الذي اختارت الهند والصين سلوكه في سعيهما لتصبحا محركين من محركات النمو الاقتصادي.

ويستشري الفقر في الريف بوجه خاص. فعلى نطاق العالم يعيش ثلاثة أرباع السكان الذين يعانون من الفقر المدقع في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة في سبل كسب عيشهم. ويعيش قرابة 380 مليون من النساء والرجال والأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أقلّ من 1,25 دولار في اليوم.

وأغلبهم يعانون إمّا من نقص التغذية أو من الجوع. بيد أنّ لأصحاب الحيازات الصغيرة دور رئيسي في إيجاد مخرج من الأزمتين المالية والغذائية وفي إطلاق إمكانات أفريقيا لتتمكن من مد نفسها بالأغذية؛ إذ تنتج نحو 80 مليون مزرعة صغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء زهاء 80 في المائة من السلع الزراعية.

ولانتشال السكان من هوة الفقر وكفالة أمنهم الغذائي، ينبغي بذل جهود دؤوبة لتنمية الزراعة في أفريقيا وتطوير البنى الأساسية المرتبطة بها – لاسيّما الطرق والاتصالات والطاقة– وإطلاق الإمكانات الزراعية الكامنة. وبشكل تعزيز الزراعة أفضل استثمار يمكن أن يقوم به أي بلد أفريقي.

وقد أدرك أعضاء الاتحاد الأفريقي ذلك الأمر في عام 2003 في مابوتو، موزامبيق، فتعهدوا بزيادة الإنفاق على الزراعة ليصل إلى 10 في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية. ولئن كانت ثمانية بلدان قد حققت ذلك الهدف أو تجاوزته، فإن القارة في مجملها لم تفعل ذلك.

غير أنّ بلوغ ذلك الهدف ليس كافياً، إذ على الحكومات أن تخلق البيئة السياسية السليمة التي تتيح الاستثمار المناسب في البحوث والتطوير بغية تعزيز الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

وينبغي أن يصُبّ الاستثمار في الزراعة اهتمامه على إنشاء قطاع متسم بالحيوية من أصحاب الحيازات الصغيرة. فالقطاع الريفي الفتي يولّد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً، مما قد ينشط نمو العمالة غير الزراعية المستدامة في قطاع الخدمات وتجهيز المنتجات الزراعية والتصنيع الصغير النطاق. ولذلك أهمية بالغة بالنسبة للعمالة الريفية فبدونه سيضطر الشباب من السكان الفقراء إلى هجر مجتمعاتهم المحلية بحثاً عن العمل في المدن.

وتمثل الزراعة، لاسيّما الزراعة الصغيرة النطاق، نحو 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء و40 في المائة على الأقل من قيمة الصادرات. وللزراعة دور أهم من ذلك في عدد من البلدان الصغيرة في أفريقيا حيث تمثل 80 في المائة أو أكثر من عائدات الصادرات.

وستظل الإمكانات التي تنطوي عليها هذه الأرقام غير مستثمرة ما لم تضع البلدان الأفريقية السياسات الصائبة التي تتيح نمو الزراعة وازدهارها. غير أن التحول في الزراعة الأفريقية لن يتحقق حتى ينخرط القطاع الخاص انخراطاً كاملاً في الإنتاج والتجهيز والتسويق في المضمار الزراعي. وينبغي أن توفر الحكومات مزيداً من التسهيلات للمستثمرين لاجتذاب قدر أكبر من اهتمام القطاع الخاص.

وبوجه أعم، ينبغي أن ترتب البلدان الأفريقية أوضاعها السياسية والاقتصادية. وعليها أن تواصل ترسيخ أُسس الديمقراطية وتكفل الاستقرار السياسي ذا الأهمية البالغة لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن الأهمية أيضا بمكان أن تواصل هذه البلدان تطوير أنظمتها لإنشاء بيئة حافزة للنمو الريفي النشط وذلك بغية تحويل المزارعين الذين يمارسون زراعة الإعاشة إلى الانخراط في مجال الأعمال.

ومفتاح الأمن الغذائي في يد النساء الريفيات لا لدورهن المحوري بصفتهن أمهات وقائمات بالرعاية فحسب بل ولكونهن مزارعات أيضاً. ولذلك فلن تحقق أية أمة كامل قدراتها إن هي لم تتح الفرص للنساء. وينبغي تحقيق تقدم ذي شأن في أفريقيا لتعزيز تمكين النساء وتحسين وضعهن في المجتمع، لاسيّما في ما يتعلق بالأراضي والقروض.

وختاماً، فلئن كان الاستثمار في المساعدات الإنمائية عاملاً أساسياً في دعم تطور أفريقيا، فإن على الأمم أن تتولى في نهاية المطاف المسؤولية عن تنميتها. فلم تشهد أية أمة أو شعب قط نمواً مستمداً من الدعم الخارجي وحده.

ولذلك، يجب أن تتحقق تنمية أفريقيا في أفريقيا، فتكون تنمية ينجزها الأفارقة لفائدة الأفارقة. فكل شجرة وكل نبات يجب أن تمتد جذوره كلها في تربته ليترعرع ويزدهر. والتغيير لا يمكن فرضه من الخارج بل ينبغي غرسه في الداخل.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

نُشر هذا المقال أصلاً في
Project Syndicate في 29 أبريل/ نيسان 2010

يرجى الاتصال بالسيدة:
Farhana Haque Rahman
رئيسة وحدة العلاقات مع
وسائط الإعلام والاتصالات الخارجية
شعبة الاتصالات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
رقم الهاتف: 2485/2215 5459 06 39+
f.haquerahman@ifad.org

ISBN 978-92-9072-177-2

الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org